منهج الشيخ ابن عثيمين في تفسير آيات الاعتقاد

الباحث/ خالد رجا سالم العازمي

أصلّ الشيخ –رحمه الله- مسائل العقيدة على منهج علمي سلكه المحققون من أهل العلم في جميع العلوم الشرعية، ولأهل السنة رحمهم الله تعالى باع في ذلك، وأن أكثر ما كتب فيه في قواعد الأسماء والصفات ومن ذلك كتاب: التدميرية لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله-، وكتاب القواعد المثلى في صفات الله الحسنى للشيخ ابن عثيمين –رحمه الله-[1].

والناظر إلى تفسير الشيخ –رحمه الله- يجد حرص الشيخ على تقرير عقيدة السلف، متوصلاً بذلك بذكر قواعد تعيين المفسر وتهديه إلى التفسير الصحيح للآيات المتعلقة بالعقيدة، فقمت بتعقبها من خلال تفسيره فتحصل لي عدد منها، وهي كالتالي:

القاعدة الأولى: كل نص يدل على زيادة الإيمان فإنه متضمن للدلالة على نقصه[2].

واستدل الشيخ بالنصوص القرآنية التي وردت مصرحة بزيادة الإيمان كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾[4].

ولم يرد في القرآن التصريح بلفظ النقص[5]، وإنما ورد بذلك في السنة وهو حديث: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»[6].

---

(١) مطبوع ضمن مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢٦٩/٣).

(٢) شرح العقيدة الواسطية للشيخ ابن عثيمين (٢٣٤/٢).

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

(٤) سورة المدثر، الآية: ٣١.

(٥) راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٠٦/٧)، تفسير الشيخ لسورة الأحزاب (الآية: ٢٢).

(٦) رواه البخاري في كتاب الحيض، باب: ترك الحائض الصوم (٧٨/١) رقم (٣٠٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان نقص الإيمان بنقص الطاعات (٨٦/١) من حديث ابن عمر ﷺ.

قال ابن تيمية: «وبهذا استدلّ غير واحد أنه ينقص»[1]، وكون الأيمان يزيد وينقص مشهور متظافر عند سلف الأمة من الصحابة والتابعين[2] وبتقرير هذه القاعدة تستدل على نقص الإيمان من القرآن أيضاً بدلالة التضمن أن ما من شيء يزداد إلا يعلم عقلاً أنه ينقص.

قال الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله-ع: «الزيادة والنقصان من الأمور المتقابلة التي إذا وجد أحدهما انتفى الآخر، ولا يعقل وجود أحدهما إلا بوجود الآخر فمثل الزيادة لا تعقل إلا بنقص»[3].

وبهذا يتقرر مذهب أهل السُّنّة والجماعة بزيادة الإيمان، ونقصانه خلافاً للمرجئة[4]، والخوارج[5]، والمعتزلة[6]، الذين لا يقولون بذلك، بأدلة القرآن، والسنة، وأقوال الصحابة، ومن بعدهم.

القاعدة الثانية: إذا أطلق الله القول بالإيمان ولم يتعقبه كان المراد القول باللسان والعقد بالجنان.

وقد ذكر الشيخ –رحمه الله- هذه القاعدة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا﴾[7] ، قال الشيخ: «دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[8] لما كان المراد بهذا القول القول باللسان فقط قال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ ، أما إذا أطلق الله قول الإنسان: آمنت، فإنه يريد به القول باللسان والعقد بالجنان»[9].

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥١/١٣).

(٢) راجع فتاوى ابن تيمية (٢٢٤/٧)، وشرح الشيخ للعقيدة الواسطية (٤٨١/٢).

(٣) تفسير الشيخ لسورة الأحزاب (الآية: ٢٢)، وشرح العقيدة الواسطية للشيخ (٢٣٤/٢).

(٤) المرجئة: قوم يقولون لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. راجع: التعريفات للجرجاني (ص: ٢٠٨).

(٥) الخوارج هم الذين يأخذون العشر من غير إذن السلطان، ويكفرون بالكبيرة. راجع: التعريفات للجرجاني (ص: ١٠٢).

(٦) المعتزلة: هم أصحاب واصل بن عطاء، اعتزل عن مجلس الحسن البصري، واصولهم خمسة. راجع التعريفات (ص: ٢٢٢).

(٧) سورة آل عمران، الآية: ١٦.

(٨) سورة البقرة، الآية: ٨.

(٩) تفسير الشيخ لسورة آل عمران (ص: ٨٩).

قلت: وما ذكره الشيخ هو قولُ السلف رحمهم الله، وأئمة اللغة، قال ابن تيمية: «القول المطلق والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين، وهذا لا يسمى قولاً إلا بالتقييد كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾[1][2].

وقد قرر الراغب الاصفهاني: »أن الإيمان يراد به إذعان النفس للحق على سبيل التصديق وذلك باجتماع ثلاثة أشياء: تحقيق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بحسب ذلك بالجوارح، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾[3]. ويقال لكل واحد من الاعتقاد، والقول الصدق، والعمل الصالح إيمان»[4].

قلت: وهذه القاعدة ردٌّ على المرجئة القائلين بأن الإيمان قول فقط.

القاعدة الثالثة: كل ما رأيت من التعليل في كتاب الله عز وجل، فهو مثبت للحكمة في أفعاله ومشروعاته.

قلت: ذكر الشيخ –رحمه الله- هذه القاعدة عند ذكر فوائد قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[5].

قال الشيخ –رحمه الله-: فائدة خامسة: وهي إثبات العلة وإن شئت فقل: الحكمة لقوله: (لِّيُنذِرَ) اللام، وكل ما رأيت التعليل في كتاب الله عز وجل، فهو للحكمة في أفعاله تعالى ومشروعاته»[6].

وقال الشيخ في موضع آخر: »كل حكم معلل باللام، فإنه دليل على ثبوت الحكمة»[7].

---

(١) سورة الفتح، الآية: ١١.
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧٠/٧).
(٣) سورة الحديد، الآية: ١٩.
(٤) مفردات ألفاظ القرآن (ص: ٩١).
(٥) سورة يس، الآية: ٦٩-٧٠..
(٦) تفسير الشيخ سورة يس (ص: ٢٥٦).
(٧) تفسير الشيخ لسورة النساء (ص: ٣٧٥).

قلت: وتقرير هذه القاعدة فيه رد على **** من أهل الكلام، الذين ينفون التعليل في فعل الله وأمره، كالأشاعرة[١] ومن وافقهم.

وقلت: قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله-: « وأمّا السؤال عن »تعليل أفعال الله« فالذي عليه جمهور المسلمين – من السلف والخلف – أن الله تعالى يخلق لحكمة، ويأمر لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم، ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام من المعتزلة والكرامية[٢] ومن وافقهم.

وذهبت طائفة من أهل الكلام، ونفاة القياس، إلى نفس التحليل في خلقه وأمره وهو قول الأشعري[٣] ومن وافقه، وقالو: ليس في القرآن لام تعليل في فعل الله وأمره، ولا يأمر الله بشيء لحصول مصلحة، ولا دفع مفسدة، بل ما يحصل من مصالح العباد ومفاسدهم بسبب من الأسباب، فإنما خلق ذلك عندها، لأنه هذا لهذا، ولا هذا لهذا، واعتقدوا أن التعليل يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير، وأنه يفضي إلى التسلسل.

والمعتزلة أثبتت التعليل، لكن على أصولهم الفاسدة في التعليل والتجويز، وأما أهل الفقه والعلم، وجمهور المسلمين الذين يثبتون التعليل فلا يثبتونه على قاعدة القدرية[٤]، ولا ينفونه نفي الجهمية[٥]، وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في مواضع[٦]، لكن قول الجمهور: هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة، والمعقول الصريح، وبه يثبت أن الله حكيم، فإنه من لم يفعل شيئاً لحكمه لم يكن حكيماً»[٧].

---

(١) الأشاعرة: هم أصحاب أبي الحسن الأشعري يثبتون الأسماء، وسبع صفات بالعقل، وينفون الباقي.

(٢) الكرامية: هم أتباع محمد بن كرام، فرقة من فرق المرجئة، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب.

(٣) هو: علي بن إسماعيل الأشعري، أبو الحسن، إمام المتكلمين، وإليه ينسب مذهب الأشاعرة، برع في معرفة الاعتزال ثم كرهه وتبرأ منه، وفي آخر عمره رجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة، بقي إلى سنة (٣٣٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٨٥/١٥)، شذرات الذهب (٣٠٣/٢).

(٤) القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى. انظر: التعريفات (ص: ١٧٤).

(٥) الجهمية: هم أصحاب جهم بن صفوان، قالوا: لا قدرة للعبد أصلاً، لا مؤثرة ولا كاسبة، بل هو بمنزلة الجمادات، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلها حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى. انظر: التعريفات (ص: ٨٠).

(٦) انظر أحد هذه المواضع المبسوطة في: مجموع فتاوى ابن تيمية (٨١/٨) وما بعدها.

(٧) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٧٧/٨).

القاعدة الرابعة: كل صفة مرتبة على سبب، فهي من الصفات الفعلية لأنها توجد بوجود هذا السبب، تنتفي بانتفائه .

قلت: ذكر الشيخ هذه القاعدة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[1]، قال الشيخ: «إثبات الغضب لله عز وجل: الغضب صفة من الصفات الفعلية التي تقع بمشيئة الله تعالى، وكل صفة مرتبة على سبب فهي من الصفات الفعلية»[2].

وفي موضع آخر قال: »كل صفة من صفات الله تكون لسبب فهي فعلية» [3].

قلت: ومعنى هذا الكلام: أن الصفات الفعلية معلقة بالمشيئة ويدل على هذا قوله في موضع آخر: «كل صفة من صفات الله تتعلق بمشيئته فهي من الصفات الفعلية، فإذا قال قائل: ما دليلكم على أن العجب يتعلق بالمشيئة؟ فالجواب: أن له سبباً، وكل ما له سبب فإنه متعلق بالمشيئة، لأن وقوع السبب بمشيئة الله فيكون ما يتفرع عنه كذلك بمشيئة الله»[4].

وقال الشيخ إذاً الصفات الفعلية هي: الصفات التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء، والصفات الفعلية منها ما يكون له سبب ومنها ما ليس له سبب، ومنها ما يكون ذاتياً فعلياً[5].

قلت: فكلام الله تعالى من حيث أصله صفة ذاتية، ومن حيث أحاده صفة فعلية لتعلقة بالمشيئة، فصفة الكلام صفة ذاتية وصفة فعلية، والله أعلم.

القاعدة الخامسة: كل شيء علقه الله على المشيئة فإنه مقيدٌ بالحكمة[6]، وفي موضع آخر قال: «فإنه مقرون بالحكمة[7]»، وفي موضع آخر قال: «فهي مقرونة أو مقيدة بالحكمة»[8].

---

(١) سورة النساء، الآية: ٩٣.

(٢) تفسير سورة النساء (٨٨/٢).

(٣) تفسير سورة المائدة (ص: ١٨).

(٤) تفسير الشيخ ابن عثيمين لسورة البقرة (٢٧٠/٢)، وانظر لتفسير سورة البقرة (٢٩٦/١)، (١٩٢/٢)، تفسيره لسورة آل عمران (ص: ١١١).

(٥) انظر: شرح الشيخ للعقيدة الواسطية (١١٨/١)، مجموعة فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (٣٨٧/٣).

(٦) تفسير الشيخ لسورة البقرة (٣١٢/٣).

(٧) تفسير الشيخ لسورة البقرة (٢٩٤/١)، وانظر لتفسير الشيخ لسورة المائدة (ص: ١٤٤).

(٨) تفسير الشيخ لسورة يس (ص: ١٧٤، ٢٣٦).

قلت: استدل الشيخ لهذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[1] وبقوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾[2] .

فختم الآية بصفتي العلم والحكمة بعد ذكر المشيئة، فيه دلالة على أن مشيئة الله مقيدة بالحكمة، ولذا فكل آية[3] أتت فيها المشيئة مطلقة فقيدها بالحكمة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا يشاء – أي الله – إلا مشيئة لحكمة»[4].

وهذه القاعدة مقررة لمذهب أهل السنة والجماعة، ورد على الجهمية والجبرية[5].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: »والجهمية والجبرية يقولون: ليس للأمر حكمة تنشأ، لا من نفس الأمر، ولا من نفس المأمور به، ولا يخلق الله شيئاً لحكمة، ولكن نفس المشيئة أوجبت وقوع ما وقع وتخصيص أحد المتماثلين بلا مخصص» ... إلى أن قال: «وأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وأئمة الإسلام كالفقهاء المشهورين وغيرهم من سلك سبيلهم من أهل الفقه والحديث والمتكلمين في أصول الدين وأصول الفقه فيقرون بالقدر، ويقرون بالحكمة لله في خلقه وأمره – لكن قد يعرف أحدهم الحكمة وقد لا يعرفها –»[6].

القاعدة السادسة: كل من وصفه الله بأنه أضله فإنما هو بسبب منه[7].

قلت: ذكر الشيخ هذه القاعدة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[8] قال الشيخ: «ومنها – أي من فوائدها – أن الله تعالى جازاهم على حسب ما في قلوبهم (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) كأنه أخذ قهراً.

فإن قال قائل: أليس في هذا دليل على مذهب الجبرية؟

---

(١) سورة الإنسان، الآية: ٣٠.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٣.

(٣) انظر إلى آيات المشيئة في: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن (ص: ٤٩٨ وما بعدها).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٩٩/١٦).

(٥) الجبرية: هم من الجبر، وهو إسناد فعل العبد إلى الله، والجبرية اثنان: متوسطة تثبت للعبد كسباً في الفعل، كالأشعرية، وخالصة: لا تثبت كالجهمية. انظر: التعريفات (ص: ٧٤).

(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٩٩/١٦).

(٧) تفسير الشيخ لسورة البقرة (٦٥/١).

(٨) سورة البقرة، الآية: ١٧.

فالجواب: لا، لأن هذا الذي حصل من رب العباد عز وجل بسببهم، وتذكر دائماً قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾[1] حتى يتبين لك أن كل من وصفه الله بأنه أصله فإنما هو بسبب منه»[2].

قلت: وما ذكره الشيخ هو مذهب أهل السنة والجماعة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: »ومن تدبر القرآن تبيّن له أن عامة ما يذكر الله في خلق الكفر والمعاصي يجعله الله جزاء لذلك العمل، كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾[4]، وقال: ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ٨ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ ١٠﴾[5] وهذا وأمثاله يذكر فيه أعمالاً عاقبهم بها على فعل محظور وترك مأمور، ولا بدّ لهم من حركة وإرادة، فلما لم يتحركوا بالحسنات حركوا بالسيئات عدلاً من الله، كما قيل: نفسك إن لم تشغلها بالحق شغلتك بالباطل.

وهذا الوجه إذا حقق يقطع مادة كلام طائفتي القدرية المكذبة والمجبرة، الذين يقولون خلقها لذلك، والتعذيب لهم ظلم.

فيقال لهم: إنما أوقعهم فيها وطبع على قلوبهم عقوبة لهم، فما ظلمهم ولكن ظلموا أنفسهم»[6].

وقال السعدي –رحمه الله- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾[7] وهذه الآية الكريمة تفيد أن إضلال الله لعباده، ليس ظلماً منه، ولا حجة لهم عليه، وإنما ذلك بسبب منهم فإنهم الذين أغلقوا على أنفسهم باب الهدى بعد ما عرفوه، فيجازيهم بعد ذلك بالإضلال والزيغ الذي لا حيلة لهم في دفعه، وتقليب القلوب عقوبة لهم عدلاً منه بهم كما قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ

---

(١) سورة الصف، الآية: ٥.
(٢) تفسير الشيخ لسورة البقرة (٦٥/١)، تفسير الشيخ لسورة يس (ص: ٣٢).
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٥.
(٤) سورة الصف، الآية: ٥.
(٥) سورة الليل، الآية: ٨-١٠.
(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢٢/٨) وما بعدها، وانظر أيضاً: (٣٣٦/٤).
(٧) سورة الصف، الآية: ٥.

وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[1][2].

القاعدة السابعة: »عسى« من الله في القرآن واجبة[3].

وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[4]، وفي مثل قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾[5].

قال الشيخ ابن عثيمين: »عسى« بمعنى الرجاء إذا وقعت من المخلوق، فإن كانت من الخالق فهي للوقوع«[6].

قلت: وذكر أن معنى واجبة أي واقعة حتماً[7]، وعلل ذلك بأن الرجاء في حق الله غير وارد، إذ إنه المتصرف المدير، والرجاء إنما يكون ممن لا يملك الشيء فيرجوه من غيره[8].

وذكر الشيخ –رحمه الله- أن سبب مجيئها على صيغة الترجي حتى لا يأمن الإنسان مكر الله عز وجل[9].

وقال الزركشيّ: »والعرب قد تُخرج الكلام المتيقن في صورة المشكوك لأغراض«[10].

وقد نسب الشيخ ابن عثيمين هذه القاعدة إلى ابن عباس ؓ[11].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٠.

(٢) تفسير السعدي (ص: ٨٥٩)، وانظر: القواعد الحسان (ص: ٤٨).

(٣) تفسير الشيخ لسورة النساء (ص: ١٤١، ٥١٦، ٥٨٣)، تفسير الشيخ لسورة الكهف (ص: ٤٨)، القول المفيد لشرح كتاب التوحيد (١٧١/٢).

(٤) سورة النساء، الآية: ٨٤.

(٥) سورة النساء، الآية: ٩٩.

(٦) تفسير الشيخ لسورة الكهف (ص: ٤٨).

(٧) تفسير الشيخ لسورة *** (ص: ٥١٦).

(٨) راجع: تفسير سورة النساء (ص: ١٤١)، البرهان في علوم القرآن (١٨١/٤)، **** (ص: ٦٥٣).

(٩) تفسير الشيخ لسورة النساء (ص: ٥١٦)، وراجع: كتاب القول المفيد بشرح كتاب التوحيد (١٧١/٢).

(١٠) البرهان في علوم القرآن (١٨٢/٤).

(١١) راجع: كتاب القول المفيد بشرح كتاب التوحيد (١٧١/٢)، والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٧٦٦/٦)، والبيهقي في سننه الكبرى في كتاب: السير، باب: ما جاء في عذر المستضعفين (١٣/٩) برقم (١٧٥٣١).
قلت: وقال به أيضاً: الضحاك، والحسن، وأبو مالك، والسعدي، وأبو عبيدة، والشافعي، وهو أكثر كلام المفسرين.
راجع: تفسير ابن أبي حاتم (١٨٧٤/٦)، مجاز القرآن لأبي عبيدة (١٣٤/١)، الاتقان في علوم القرآن (٥٢٢/١).

وقد استثنى بعد المفسرين[1] من هذه القاعدة آيتين هما؛ الأولى: قوله تعالى﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾[2] يعني: بني النضير فما رحمهم الله، بل قاتلهم رسول الله ﷺ، وأوقع عليهم العقوبة.

والثانية: قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾[3] فلم يقع التبديل.

قال السيوطي: وأبطل بعضهم الاستثناء، وعمم القاعدة، لأن الرحمة كانت مشروطة بألا يعودوا، كما قال: ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾[4] وقد عادوا، فوجب عليهم العذاب، والتبديل مشروطٌ بأن يطلق ولم يطلق، فلا يجب«[5].

ولذا فهذه القاعدة كلية لم يستثن منها شيء على الصحيح[6]، والله أعلم.

القاعدة الثامنة: كل فعل بصيغة الأمر موجه إلى الله يسمى فعل دعاء، ولا يسمى فعل أمر لأن العبد لا يأمر الله[7].

ذكر الشيخ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾[8] ذلك أن الأمر مراتب: فإن كان من الأعلى إلى الأدنى فهو أمر، وإن كان من مساوي فهو التماس، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء[9]. وقد نص السيوطي وغيره على أن الأمر من السافل للعالي دعاء[10].

القاعدة التاسعة: من زعم أن آيات الصفات من المتشابه على الإطلاق فقد أخطأ والواجب التفصيل[11].

---

(١) راجع: تفسير ابن أبي حاتم (٣٨٣/٢)، تفسير أبي حيان (١٥٣/٢)، الإتقان في علوم القرآن (٥٢٢/١).
(٢) سورة الإسراء، الآية: ٨.
(٣) سورة التحريم، الآية: ٥.
(٤) سورة الإسراء، الآية: ٨.
(٥) الاتقان في علوم القرآن (٥٥٢/١)، البرهان في علوم القرآن (١٨٣/٤).
(٦) بدائع الفوائد (١٧٨/٣).
(٧) تفسير سورة آل عمران (ص: ٩١).
(٨) سورة آل عمران، الآية: ١٦.
(٩) انظر: الكليات لأبي البقاء الحنفي (ص: ١٧٨) .
(١٠) الاتقان في علوم القرآن (٨٩٢/٢)، الكليات (ص: ١٧٩).
(١١) تفسير سورة آل عمران (ص: ٣٢)، وسنتكلم عنه في مبحث توحيد الأسماء والصفات.

القاعدة العاشرة: باب الصفات من باب الخبر المحض الذي ليس للعقول مدخل في تفصيله فيجب تلقيه من كتاب الله وصحيح سنة رسوله ﷺ[1].

القاعدة الحادية عشرة: إذا لم يضف الله الشيء إلى نفسه حَرُمَ أن نضيفه إليه[2].

هاتان القاعدتان معناهما أن الأمر فيهما توقيفي، وأن الأسماء والصفات تؤخذ من الكتاب والسنة فلا يجوز لأحد أن يثبت اسماً لله أو صفة من غير هذين الطريقين.

قال ابن أبي العز الحنفي[3]: ليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله ﷺ نفياً ولا إثباتاً وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعنى باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني»[4].

القاعدة الثانية عشرة: كل ما نفى الله عنه نفسه فإنه لا يراد به مجرد النفي وإنما المراد به إثبات كمال الضدّ[5].

وقال الشيخ في موضع آخر: «النفي الواقع في صفاته – أي صفات الله – لبيان كمال ضد ذلك المنفي، ففي قوله تعالى وتبارك: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[6] إثبات كمال العدل مع نفي الظلم عنه، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[7] إثبات كمال القوة

(١) أحكام القرآن الكريم للشيخ ابن عثيمين (ص: ٤٣٨)

(٢) تفسير سورة يس (ص: ٢٦٥).

(٣) هو: علي بن محمد بن أبي العز، صدر الدين الحنفي، ولي قضاء دمشق، ومن مؤلفاته: شرح العقيدة الطحاوية، وهو من تلاميذ ابن كثير رحمهما الله، توفي سنة (٧٩٢هـ). انظر: شذرات الذهب (٣٢٦/٦)، وسماه: محمد، وهو خطأ، وانظر ترجمته مطولة في مقدمة كتابه: شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق: عبدالله التركي وشعيب الأرناؤوط (٦٣/١ وما بعدها).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (٢٦٠/١)، وشرح العقيدة الواسطية (٨٠/١).

(٥) تفسير سورة النساء (ص: ٢٩٤).

(٦) سورة الكهف، الآية: ٤٩.

(٧) سورة ق، الآية: ٣٨.

مع نفي اللغوب عنه، وعلى هذا فقس فالضابط في الصفات التي نفاها الله تعالى عن نفسه أنها تدل على نفي تلك الصفة وعلى ثبوت كمال ضدها[1].

وما ذكره الشيخ هو ما قرره أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى.

قال ابن أبي العز الحنفي: «كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو ثبوت كمال ضده»[2]. ثم ذكر أمثلة لذلك.

القاعدة الثالثة عشرة: كل آية فيها إثبات الوعيد فإنها تدل على الغضب[3].

ذكر الشيخ هذا عند ذكره لفوائد قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾[4] ، قال الشيخ ابن عثيمين: «إثبات غضب الله، لقوله تعالى: (لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ) لأنه تعالى لم يعذبهم عن رضا، بل عن غضب، والاستدلال بهذه الآية على الغضب من باب الاستدلال باللازم لا باللفظ، لأنه لا يمكن أن يعذب من يرضى عنهم، إذا كل آية فيها إثبات الوعيد فإنها تدل على الغضب[5].

القاعدة الرابعة عشرة: كل فعل أسنده الله تعالى إلى نفسه فهو له نفسه لا لغيره[6].

وفي موضع آخر قال: »كل فعل أضافه الله تعالى إليه فهو له نفسه ولا يُعْدَلُ عن هذا الظاهر إلا بدليل من عند الله تعالى«[7].

قلت: وهذه القاعدة ردٌّ على المؤولة من المفسرين وغيرهم الذين يقولون عند قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[8] (جاء أمره)[9] فالأصل أن يكون الفعل له سبحانه كما هو ظاهر النصوص ولا يُعدَلُ عن هذا الظاهر إلا بدليل صحيح، والله أعلم.

---

(١) تفسير سورة البقرة (٢٧٩/١)، تفسير سورة الصافات (الآية: ١٥٩).

(٢) شرح العقيدة الواسطية (٦٨/١)، تقريب التدمرية في مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٤٨/٤).

(٣) تفسير سورة البقرة (٢٧٩/١)، وراجع: تفسير سورة الصافات (الآية: ١٥٩).

(٤) سورة النساء، الآية: ٥٦.

(٥) تفسير سورة النساء (ص: ٣٧٦).

(٦) تفسير جزء عم (ص: ١٩٩).

(٧) تفسير سورة البقرة (١٢/٣).

(٨) سورة الفجر، الآية: ٢٢.

(٩) راجع: تفسير البغوي في تفسير الآية (آية: ٢٢).